دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية الخاصة بين تحديات بيئة العمل الصحفي ومعايير الممارسة المهنية
المصدر:	مجلة آفاق للعلوم
الناشر:	جامعة زيان عاشور الجلفة
المؤلف الرئيسي:	بوشيخ، حسينة
المجلد/العدد:	ع14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	جانفي
الصفحات:	163 - 179
رقم MD:	1021078
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink, EduSearch
مواضيع:	الصحافة الجزائرية، الكفايات المهنية، المؤسسات الإعلامية، المسؤولية الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1021078

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تاريخ الارسال: 2018/01/24 تاريخ النشر : جانفي 2019

القائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية الخاصة بين تحديات بيئة العمل الصحفي.. ومعايير الممارسة المهنية

د.حسينة بوشيخ
جامعة عنابة

ملخّص :

يستعرِضُ هذا المقال التحديات التي تواجه الصحفيين في بيئة عملهم، وتفرض عليهم واقعا متشعّبا يؤثر في أدائهم الإعلامي، وفي التزامهم بالمعايير المهنية. وقد أظهر رصد بيئة العمل الصحفي في الجزائر، جملة من العوائق والعوامل المؤثرة على التزام القائمين بالاتصال بالمعايير المهنية والأخلاقية وأثر خصائص بيئة العمل (الداخلية والخارجية للمؤسسات الصحفية الخاصة)، على الالتزام بالمعايير المهنية، إلى جانب تسليط الضوء على أهمية تأثيرات البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسات الإعلامية على الصحفيين تحديدا، وأثر غياب التنظيم الداخلي للمهنة على الالتزام بالمعايير المهنية التي تتأثر بعوامل متعددة.

كلمات مفتاحية :

القائم بالاتصال، الصحافة الجزائرية الخاصة، بيئة العمل الصحفي، المعايير المهنية

Abstract

This article tackles the challenges that journalists confront in their work environment. Such challenges impose a ramified reality on them that has an effect on their media performance, and on their commitment to the profession criteria. Observing the press environment in Algeria unveiled a set of obstacles and factors that have an impact on communicators' abidance by ethical and professional criteria. As it showed also the impact of internal and external work environment characteristics of private press institutions on abiding by professional standards. Then, casting a shadow on the importance of the internal and external environmental impacts of the media institutions on journalists, in particular. And the impact of a professional internal discipline on being committed to professional criteria that can be affected by multiple factors.

مقدمة :

مرّ القائمون بالاتصال في الصحافة الجزائرية بمراحل عديدة، وتأثروا بالكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أنّ التّغير الكبير طرأ مع دخول عهد التعددية الحزبية والسياسية بعد دستور 1989، فظهرت أولى الصحف الخاصة التي قدّمت سياسات إعلامية جديدة، في بيئة عمل اختلفت عمّا كان سائدا في صحف الدولة المحكومة بسياسة الحزب الواحد، وسرعان ما تحوّلت المبادرات الفردية لصحفيين سابقين في القطاع العام تحذوهم رغبة كبيرة في إنشاء صحف "مستقلة" عن السلطة، إلى عناوين صحفية[1] استمرت في الصدور رغم العقبات الاقتصادية والمهنية والقانونية.

ولا شك أنّ القائم بالاتصال هو الدعامة الأساسية للعمل الصحفي، ومن دونه لا يمكن للمؤسّسة الصحفية أنْ تحقق النجاح الذي تطمح إليه، سواء على الصعيد الإعلامي أو الاقتصادي، ولذلك فإنّه من المهم دراسة القائمين بالاتصال في بيئة عملهم التي يؤثرون فيها من خلال قيمهم الذاتية، و يتأثّرون بها من خلال كل ما يواجههم فيها. وبالنسبة للجزائر فإنّ الوضع لا يختلف عن كثير من دول العالم، ولكن الصحافة المكتوبة الخاصة، قدّمت تجربة فريدة ومميّزة قياسا إلى حداثة ظهورها وظروف نشأتها وتطورها، فأوجدت لنفسها مكانة خاصة في عهد التعددية السياسية والإعلامية، وهي المكانة التي يسعى القائمون بالاتصال إلى تحسينها ودعمها في أي مجتمع من خلال تحسين أدائهم وزيادة قدرتهم على التأثير. غير أن حفاظ القائمين بالاتصال على مكانتهم في الصحافة وفي محيطهم الخارجي، يتطلّب حرصا كبيرا على تنظيم العمل والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية التي تتحول من أبجديات وقواعد للعمل الإعلامي، إلى تحديات تفرضها بيئة العمل الصحفي على القائمين بالاتصال، وهي التحديات التي ارتأينا تسليط الضوء عليها في هذا المقال وإبراز علاقتها بالتزام معايير الممارسة المهنية الجادة و غير المنحرفة.

أولا- اشكالية البحث:

كثيرا ما اهتمت الدراسات والبحوث الإعلامية بقياس تأثير وسائل الإعلام على الجمهور المستهدف أو تحليل مضمون المواد الإعلامية، غير أنّها قليلا ما تهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بعمل القائمين بالاتصال في مختلف وسائل الإعلام. وقد أظهرت التطورات المختلفة في مجال البحث الإعلامي، الحاجة الماسة إلى دراسة وفهم بيئة عمل الصحفيين والضغوط والعوامل التي يتعرّضون لها وتلعب دورا مهما في التأثير على أدائهم وإنتاجهم لاسيما وأن هذه البيئة تتسِم بالتعقيد والتداخل مع أنساقٍ أخرى، ولا تقتصر تعقيداتها على بيئتها الداخلية الفريدة في بنائها ونمط عملها الذي يجمع بين النظام المؤسّسي والجانب المهني التحريري، مما يجعل التوفيق بين متطلّبات العمل الصحفي المحترف، وضغوط البيئة المهنية تحديا ليس من السهل على القائمين بالاتصال مواجهته وكسب رهانه على اعتبار أنّ الصحافة المهنية والأخلاقية، ينبغي أنْ تلتزم بالمعايير المتعارف عليها دون أنْ تفقِد قدرتها على التأقلم والمنافسة في محيطها الإعلامي والاقتصادي والتجاري.

وبالعودة إلى المعايير المهنية، فهي بمثابة خارطة الطريق للصحفيين في قاعات التحرير وميادين التغطية وجمع الأخبار والمعلومات، ودون الالتزام بها تحيد الصحافة عن دورها النبيل، ويتحوّل الصحفيون إلى أدوات للتنفيذ لا غير. والأكيد أنّ هنالك علاقة قوية بين المعايير المهنية والأخلاق الصحفية، إذ أنّ الصحافة الأخلاقية تعزّز على المدى البعيد مصداقية المؤسّسة الصحفية، ممّا يرفع من نِسب استقطابها للجمهور، ويجلب لها النجاح الجماهيري.

كما أنّ هنالك علاقة قوية بين المعايير المهنية والأخلاق الصحفية، إذ أنّ الصحافة الأخلاقية تُعزّز على المدى البعيد مصداقية المؤسسة الصحفية. والمعايير المهنية التي تركّز عليها أدبيات وقيم الإعلام الحديث متعدّدة، وقد يتباين الحكم عليها بين طرف وآخر، غير أنّ هذا لا يعني الاختلاف المطلق، فالموضوعية، التي تعني عدم الانحياز لطرف على حساب آخر، قد يتّسع مفهومها ليشمل قيما كالتوازن والمصداقية والحياد والتراهة. وبالطبع فإنّه ليس من السهل تعريف الموضوعية أو قياسها مثلا، فهي مفهوم جدلي بامتياز فما يبدو موضوعيا لفريق أو طرف ما، قد يبدو مُنحازا وغير موضوعي للطرف الآخر، إلا أنّ الاجتهادات في مجال ضبط الممارسة الإعلامية وإلزامها بضوابط العمل الإعلامي المهني أسفرت عن وضع آليات يساعد العمل وفقها على تحقيق هدف الموضوعية في الأداء، على غرار الالتزام بالمعايير المهنية الأخرى، مع العلم أنّ الخبرة المهنية العلميّة المنتهجة في تقييم الأداء المهني لوسائل الإعلام تميّز بين المعايير المهنية العامة التي تحكم العمل الإعلامي، وبين قواعد السلوك الأخلاقي التي تحكم مدى التزام الصحفيين بالأخلاقيات المهنية، فالأولى تنظمها المؤسّسة الإعلامية ويفرضها المجتمع، بينما الثانية تُقرها مواثيق الشرف الصحفي والإعلامي التي يصعُب قياسها أو التحقق من مدى الالتزام بها. والأمر ذاته فيما يتعلق بمصادر تقييم الأداء المهني، فهنالك المعايير الداخلية المرتبطة بالعمل المؤسّسي وتنظيم الصحيفة ومدى قدرتها على مواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وقدرتها على الفصل بين العملية الإدارية والعملية التّحريرية، فلا تتأثر هذه الأخيرة بصعوبات ومشكلات التسيير، وهناك المعايير المرتبطة بموقع ومكانة المؤسّسة الإعلامية في محيطها، ومعايير أخرى دالة على تلك المكانة، كمعدلات الاشتراك أو الاطلاع والاستماع والمشاهدة، أو حتى النقل والاقتباس وهي معايير تشير إلى مدى جودة المضمون أيضا[2].

ولذلك، وانطلاقا مما سبق، فإنّ الممارسة الإعلامية للقائم بالاتصال في الصحافة الخاصة، تتأثر بعدة عوامل نلخصها في هذا المقال في ثلاثة جوانب أساسية وهي: البيئة الخارجية المتمثلة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالصحف والصحفي، والبيئة الداخلية للمؤسسات الصحفية من حيث نُظمُها الإدارية والمالية، وفكرُها السياسي وسياستها التحريرية وإمكاناتها المتاحة وآفاق تطويرها، والبيئة الذاتية المتعلقة بالقائم بالاتصال من حيث سماته وثقافته وفكره، ومستوى مهنيته.

وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي :

كيف يؤثر الواقع المهني في الصحافة الجزائرية الخاصة على التزام الصحفيين بمعايير الممارسة المهنية الأخلاقية ؟

ثانيا – تحديد المفاهيم:

1-القائم بالاتصال: يوصف القائم بالاتصال، بأنّه وحدة التّحليل الأصغر في الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمسؤولية إنتاج الرسالة الإعلامية، وهو كذلك أحد المفاهيم الخاصة بالعلاقات التّنظيمية داخل المؤسّسات الإعلامية، ويمتد أيضا ليشير إلى كل من يعمل في بناء أو تشكيل الرسالة الإعلامية مهما اختلفت الأدوار والمواقع.[3]

وبتعقد عملية إنتاج الرسالة الإعلامية، زادت أهمية القائم بالاتصال من مُنطلق تعقد الأدوار والمواقع، فأصبح القائم بالاتصال، هو " ذلك الشخص الذي يهدف إلى التأثير في الناس بأفكار لديه خلفية واسعة عنها، يؤمن بها ويعبّر عنها في سلوكه وتصرفاته، ويستخدم لذلك كافة الإمكانات ووسائل الإعلام المتاحة ومختلف الأساليب الإقناعية من أجل تكوين رأي عام، وذلك وفق منهج علمي مدروس ومخطط ومستمر..".[4]

والقائم بالاتصال أيضا، هو " أي فرد داخل فريق عمل ينتمي إلى أحد المؤسسات ويضطلع بمسؤوليات ما في صنع وإنتاج الرسالة الاتصالية، ويكون دوره في هذا دورا مباشرا، من خلال الحلقات المختلفة لعمليات صنع الرسالة الاتصالية بدءا من وضع الفكرة أو السياسة العامة ومراحل الصياغة المختلفة لها، وانتهاء بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقي بهدف التأثير عليه". [5]

ويحدد"ديفد بيرلو" David Berlou أربعة شروط أساسية ينبغي أنْ تتوفر في المُرسل وهي: مهارات الاتصال الخمسة: (الكتابة، التحدث، القراءة، الإنصات، القدرة على التفكير السليم) إلى جانب اتجاهات القائم بالاتصال نفسه نحو الموضوع ونحو المتلقي، وكلما كانت هذه الاتجاهات ايجابية زادت فعالية القائم بالاتصال، مع الإشارة إلى أهمية مستوى معرفة المصدر، والنظام الاجتماعي والثقافي. [6]

وقد اتجهت دراسات أخرى لتعريف القائمين بالإعلام من منظور الدور في عمليات الاتصال، فالمدرسة الأمريكية تضمُ كافة المشتغلين في الوظائف الرئيسية في مجال إنتاج ومعالجة المعلومات في تعريفها للقائم بالاتصال.

أما المدرسة الفرنسية،[7]فترى أنّ مصطلح القائم بالاتصال يتّسم بالحياد، وأنّ دوره لا يشكل إلا جزءا تكميليا في العملية الاتصالية، وتطرح بدلا منه لقب" الوسيط" على أساس أنّ الصحفي يقوم بأدوار متعددة، فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة الذي يتوجه به للجمهور، وبذلك فهو يلعب دورا تفاوضيا بين صانع المعلومة (المصدر) وبين الجمهور(المتلقي)، ويحتل الصحفي موقع الوسيط الذي يتولى إدارة العملية الاتصالية بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة في العملية الاتصالية التي تضم السلطة السياسية والاقتصادية وصانعي القرار من ناحية، المسؤولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخرى.

2- الصحافة الجزائرية المكتوبة الخاصة :

ونقصد بها الصحف الوطنية الصادرة عن مؤسّسات يمتلكها ويديرها أشخاص عاديون أو أحزاب سياسية وجمعيات..، ولا تتدخل الدولة في ملكيتها أو تسييرها وهي بذلك تختلف في طريقة عملها وسياساتها الإعلامية عن الصحف العمومية التي تمتلكها وتتحكم في تسييرها الدولة. وقد تأسّست أولى الصحف الخاصة عام 1990 كشركات مساهمة من طرف صحفيين كانوا يعملون سابقا في الصحف العمومية، وتحصّلوا على الدعم من الدولة بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية بمقتضى دستور 1989 وقانون الإعلام (90-07) ثم تعليمة دعم صندوق ترقية الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية في عهد رئيس الحكومة السابق مولود حمروش، حيث منحت الدولة بموجب هذا الصندوق إعانات للصحافة الخاصة قدرها مائة مليون دج، مكّنت العديد من الصحفيين والجمعيات والخواص وبعض الأحزاب من إصدار صحف خاصة. [8]

3- بيئة العمل الصحفي :

يرى فريد روجرز Fred Rogers أنّ مفهوم البيئة بمعناه الواسع يعني خصائص المجتمع الذي يعمل في ظله أي نظام وحدّد خمس خصائص للبيئة هي : الأساس الاقتصادي للمجتمع، والبناء الاجتماعي والنظام السياسي والإطار العقائدي ونظام الاتصال. ويعرّف الباحثان ستانلي جونسStanley Jones وجوليان هاريس Julian Harris البيئة الإعلامية بأنّها نتاج للمناخ الاجتماعي والسياسي، تعمل في إطاره وتتأثر بقوانينه وقيمه وتخضع لأحكامه وضوابطه.[9]

فالبيئة الإعلامية هي محصلة عوامل داخلية وأخرى خارجية تحيط بالصحيفة ويعمل القائم بالاتصال في سياقها.

4- المعايير المهنية :

ويقصد بها، مجموع القيم المهنية المنصوص عليها في أدبيات الصحافة والإعلام، والمتعلّقة بجانب المسؤوليات التي ينبغي أنْ يضطلع بها القائم بالاتصال عند كتابة أو إنتاج مضمونه الإعلامي، فالمعيار يعني وجود مقياس يقيس به الشخص ويضاهي من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحه.

ومن جهة أخرى، ينطوي مفهوم المعايير أو القيم على خلفية فلسفية، اجتماعية وتربوية، وتعتبر القيم المهنية أو قيّم العمل أحد أهم مجالات دراسة القيّم، فهي مجموعة الموجّهات التي تحدد خيارات الفرد المهنية وسلوكه داخل عمله. فاختيار الأعمال والوظائف وتأديّتها يخضع في النهاية لتوجهات قيميّة.

أما المهنية Profession فهي وظيفة مبنية على أساس العلم والخبرة، وتتطلب مهارات أو تخصصات معينة تحكمها آداب وقوانين.[10]

فقد أوجد منظّرو المسؤولية الاجتماعية مدرسة جديدة في العمل الصحفي، تنطلق في نظرتها من جوهر مسؤولية الصحفي أمام مصدره وجمهوره. والمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في أيّ مجتمع ديمقراطي هي نقل المعلومات بدقة ونزاهة وإنصاف، لذلك ينبغي أنْ تتحلىّ الصحافة بالمبادئ الأخلاقية والمهنية التي تعد عنصرا أساسيا لنجاحها[11].

ثالثا – تحديات بيئة العمل الصحفي في الجزائر :

التّحدي لغة من الفعل تحدّى، وتحدى المخاطر بمعنى واجهها وتغلّب عليها، ويقصد بالتّحديات عموما التطورات أو المتغيرات أو المشكلات والصعوبات والعوائق النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو العالمية[12].

ويرى الباحثون في مجال البيئة الصحفية، أنّها تتكون من خمسة عوامل: وهي العامل الاقتصادي، والبناء الاجتماعي والنّظام السياسي، والإطار العقائدي ونظام الاتصال. فيما يضيف باحثون آخرون العامل الثقافي والقانوني التّشريعي، والتّقني والمهني ضمن هذه البيئة التي تصبح تحديا يواجه القائم بالاتصال.

1- البيئة المهنية الداخلية للصحف :

أظهرت الدراسات العلمية الغربية التي درست القائمين بالاتصال في المؤسّسات الصحفية مثل دراسة الباحث والتر جيبر Walter Geiber أنّ الصحفيين يتأثرون بواقعهم المهني، وجملة الضغوط التي يتعرضون لها وأنّ الأمر المشترك بين جميع محرّري الأنباء الذين لاحظهم، هو أنّ الضغوط التي يفرضها الواقع البيروقراطي، والعمل في حجرة الأخبار من أقوى العوامل تأثيراً، فالضغوط الميكانيكية تشغل محرّر الأنباء الخارجية، أكثر مما تشغله المعاني الاجتماعية ووقع الأخبار.

وباختصار فإنّ ظروف إخراج الصحيفة، والروتين البيروقراطي والعلاقات الشخصية في قاعات التحرير تؤثر أساساً على عمل ذلك المحرر[13].

فالصحيفة لم تعد تدرك حسب "جيبر" أنّ هدفها الحقيقي هو "خدمة" جمهور معيّن، أو الجمهور بشكل عام، لأنّ النظام البيروقراطي والمجموعة التي تقوم بجمع الأخبار كثيراً ما تحدد الأهداف، أو تحدد ما يظهر في تلك الجريدة.

- الضغوط والعوائق المهنية :

أ- المشكلات الإدارية: وهي الضغوط المتعلّقة بأسلوب الإدارة والإشراف على سير العمل، ومراقبة السياسة التحريرية للصحيفة وتكمن صعوبتها في كونها ذات طبيعة مجرّدة، أو غير مرئية، فهي في حقيقة الأمر تمارس ضغوطا خفية على الصحفي، ومن أهمها نذكر :

ب- السياسة التحريرية: قُدمت تعريفات عديدة للسياسة التحريرية، غير أنّها تتلخص في كونها "مجموعة القواعد والمبادئ التي تتحكّم في الأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمنيا من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى". [14]

وهنالك من يعتقد أنّها "انعكاس لرؤية المالك، والمحرّرين وتوجُهات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة على المضمون الصحفي وتوجهاته، وطرق تقديمه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المالك أو المؤسّسة الصحفية وأهداف المجتمع في إطار عملية التأثير والتأثر المتبادلة بين المجتمع بنُظمه ومكوناته بين وسائل الإعلام[15].

وفي الحقيقة فإنّ خبرة الصحفيين والمراسلين في العمل، تؤكد أن لا أحد يعلّمهم ما يجب عليهم فعله، أو يملي عليهم سياسة المؤسسة في تعليمات واضحة، ولكنهم يتعلّمونها مع مرور الوقت. وقد يكون عدم نشر مقال يتناول موضوعا ما أو شخصية ما وسيلة لمعرفة الصحفي اتجاه الجريدة دون أن يخبره أحد بذلك، كما يقول العديد من الصحفيين، وحسب ما كشفت عنه العديد من الدراسات[16].

كما أنّ السياسة الإعلامية للصحيفة، والتزام الصحفيين بها مرتبط بعدة عوامل لعل أهمها، النّظام السياسي الذي تعمل في إطاره المؤسسة الإعلامية، وطبيعة ملكيتها، إضافة إلى مدى تغلغل أصحاب المال والنفوذ في النظام الإعلامي للبلد.

وفي هذا الصدد يقول مدير النّشر السابق لصحيفة " الخبر" الجزائرية، الصحفي المخضرم علي جري أنّ " المُنعرج الكبير للخبر بدأ عندما أدركنا أنّه يوجد حولنا إمكانات كبيرة ورغبة لدى القرّاء لمرافقتنا نحو صحيفة كبيرة، فكان الوعي بضرورة الانتقال من صحيفة بالمفهوم التجاري، إلى المؤسّسة، إذ لم يكن ممكنا أن تتطور الصحيفة آنذاك، إلاّ في حالة ما إذا وضعت في فضاء مؤسّساتي، فانتقلنا من فكرة تعاونية للصحفيين، إلى فكرة المؤسّسة، وهو الانتقال الذي رافقه مجهود كبير من لدن الصحفيين ومن الطاقم المسيِّر وفي ظرف قياسي تمّ تجاوز عراقيل التوزيع والطباعة، وجرت عملية الانتشار الأوسع عبر خيار العمل الصحفي الجواري والتركيز أكثر على الحدث اليومي الاجتماعي، والعمل الميداني،.. للتعبير أكثر عن انشغالات المواطنين ومشاكلهم اليومية "[17]

ج- مصادر الأخبار :

يتعامل الصّحفيون يوميا مع مصادر مختلفة للأخبار، بحيث تنعكس هذه المصادر في نوعية ما يكتبونه للقراء بحسب طبيعتها، فقد تكون مصادر رسمية أو غير رسمية، كما يمكن أنْ تكون مصادر محلية أو خارجية. فقد وجدت دراسات غربيّة سابقة أنّ بعض الصحفيين لديهم ميول للاعتماد على مصادر الأخبار الرسمية على غرار ما توصلت إليه دراسة لصحفيي ومراسلي صحيفتي "الواشنطن بوست" و"التايمز"، الذين يفضلون الاعتماد على أخبار رسمية من مثل المحاكم والبيانات الحكومية والمؤتمرات الصحفية والخطب.[18]

وفي الجزائر، يطرح الصحفيون صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر أو المعلومة، سواء الرسمية أو غير الرسمية، إذ كشفت العديد من الدراسات عن اعتبار هذا الأمر عائقا أمام تطور الممارسة الإعلامية، وأحد أهم الصعوبات التي تواجه الصحفيين، لاسيما مع المصادر الرسمية التي تمارس التعتيم الإعلامي. فيما يرى البعض أنّ الإشكال يكمُن في سوء إدارة وتوزيع المعلومة وليس في فقرها، إضافة إلى التقصير المهني من بعض الصحفيين أو المراسلين الذين لا يربطون علاقات

وطيدة مع المصادر أو لا يتنقلون إلى موقع الحدث، بغض النظر عن الضغوط التي تمارسها هذه المصادر في حد ذاتها، كمحاولة توجيه المضمون في الاتجاه الذي يخدمها.

د- دور حراس البوابة :

توصف المؤسّسات الإعلامية في عصرنا الحالي بأنّها شبكات اتصال ضخمة تتصارع داخلها المصالح، وأنّ كل مؤسّسة باتت تشكل في حد ذاتها نِظاما معقدا للسلطة والنفوذ والمراكز، من خلال تعقد وتشابك أعمالها..[19]. وهذا في حد ذاته يؤثر في نوعية الأداء و الالتزام بالمعايير المهنية من خلال ما تقدمه الصحافة لجمهورها، وهو يتقاطع أيضا، مع ما قاله الباحث الأمريكي ولتر جيبر قبل عقود، في أحد مقالاته بعنوان "الأخبار هي ما يجعلُه الصحفيون أخبارا"[20]، أو ما طوّره العالم النمساوي كيرت لوين Kurt Lewinبخصوص حراس البوابة الذين يخرجون الرسالة بالشكل الذي يرغبون فيه، ويكتسبون المزيد من النفوذ والسلطة خلال الرحلة التي تقطعها الأخبار، مما يدفعنا للتساؤل عن مدى احترام قواعد الممارسة المهنية[21].

وإنْ كان لمفهوم المعايير أو القيم، خلفية أخلاقية فلسفية ظهرت منذ الأفكار الأولى للفيلسوف جون ميلتون John Milton أوتوماس جيفرسون Tomas Jeffersonفي عشرينات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ نظرية المسؤولية الاجتماعية أعطت مع مرور الزمن تفسيرا مهما وسببا وجيها لضرورة تبنّي مفهوم معاصر لحرية الإعلام المسؤولة، بحيث لا تقع وسائل الإعلام في الأخطاء ولا تعتدي على حرية الآخرين وقيم المجتمعات، فربطت المعايير المهنية بمدى مصداقية الصحافة وقُدرتها على التزام الدقة والنزاهة والموضوعية، والتفريق بين الأخبار والدعاية. فالمسؤولية التي تقع على عاتق الصحفيين في المجتمعات الديمقراطية اليوم، هي نقل المعلومات والأخبار بأمانة ونزاهة، دون تحريف أو تلفيق أو كذب.

- أثر العوامل المهنية على الممارسة الإعلامية :

لفت الأكاديمي الجزائري محمد بن صالح، قبل عقد ونصف من الزمن، الانتباه إلى ما اعتبره الجانب السيئ في عمل الصحافة المكتوبة الخاصة، والمتعلّق بسقوطها في الرداءة والانزلاقات وافتعال المواجهة مع السلطة ومحيطها الخارجي بالقول" عندما تذوب المعلومات في التعليق الماكر وعندما يقوم العنف اللّفظي، والجُمل الفتّاكة والملاحظات اللاذعة مقام المجادلات، فمن الضروري أنْ نتوقع المواجهة"[22]. ويقصد بها المواجهة مع السلطة والمجتمع على غرار أكاديميين ومراقبين، حاولوا لفت الانتباه إلى الانحرافات التي اعتبروها قبل كل شيء مضرة بالصحافة نفسها، لأنّها تنتهك المصداقية وتضر بالمسؤولية الإعلامية والمهنية، وتعزّز بالمقابل جانب المتوجّسين من الصحافة والداعين إلى وضع قيود على حريتها، وإجبار الصحفيين على ممارسة الرقابة الذاتية والتضييق عليهم تحت ذريعة واجب الامتثال لأخلاقيات المهنة التي تجاوزوها. ولذلك فقد قال أيضا الدكتور زهير إحدادن، أنّه ينبغي وضع ميثاق وطني لأخلاقيات المهنة، وينبغي أيضا الحد من أخطاء الصحفيين، وإلا أصبحت الأخطاء تجاوزات قانونية وقاعدة للممارسة الإعلامية"[23].

فالمُتابعة المتأنية لواقع الصحافة الجزائرية المكتوبة الخاصة، تكشف عن انسياقِها خلف نمط من العمل يكاد يتشابه في جميع العناوين، بحيث تفرض من خلاله نفسها أمام السلطة من جهة، ولا تفقد قراءها الذين ارتفعوا خاصة في الصحافة المكتوبة باللغة العربية من جهة أخرى، لكون الوضع مرتبط بمصالح مادية بالدرجة الأولى تسقط معها معايير من قبيل المهنية والاحترافية في العمل، أو حرية التعبير والاستقلالية في التحرير.

وعليه فإنّ تنظيم البيئة المهنية له انعكاسات على الواقع المهني للمؤسّسات الإعلامية التي يفترض أنْ تخضع أيضا لمبادئ المنافسة المهنية، سواء ما تعلّق بمضمون المادة الإعلامية القائمة على الاحترافية والسّبق الإخباري، أو على صعيد تحصيل الإشهار. وفي النهاية فإنّ خط العمل الذي تنتهجه المؤسسة الإعلامية يشكل ضغطا فكريا كبيرا على القائم بالاتصال وكذلك تفعل العوامل الداخلية المرتبطة بنظام ملكية الصحيفة، وقانونها الداخلي وأساليب السيطرة فيها، والنظم الإدارية وتنظيم الإنتاج[24].

2- البيئة السياسية و القانونية :

استمر التّضييق على حرية الصحافة في الجزائر، ولطالما اتخذ أشكالا جديدة، قد تختلف أساليبها عمّا كان سائدا في فترة ما قبل التّعددية شكلا، وليس مضمونا، لأنّ الأمر مرتبط في النهاية بالتضييق على حرية التعبير والنشر، مثلما كان الأمر سائدا مع الكتاب والمفكرين في عهد الحزب الواحد، فصحافة ما بعد التّعددية عملت في إطار حالة الطوارئ التي استمرت طويلا منذ عام*1992، ودفعت ثمنا باهظا جراء تدهور الوضع الأمني بدءا من عام 1994، فكانت مستهدفة من الجماعات الإرهابية التي اغتالت 100 صحفي وإعلامي ينتمون إلى مختلف المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة بين عامي 1993 و1997[25]، ومضايقة من السلطة التي لجأت إلى تحديد أطر العمل، وتسقيف التغطيات والأخبار الأمنية، عن طريق قرار وزاري مشترك بين وزارتي الثقافة والاتصال والداخلية والجماعات المحلية، مؤرخ في 7 جوان 1994[26]، وصولا إلى إصدار قوانين كرّست تجريم الصحفيين وحبسهم.

وعدّت المرحلة بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999، وعودة الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد وانتعاش الاقتصاد، مرحلة صدام جديد بين السلطة والصحافة الخاصة، بعد التعديل القانوني الذي مسّ قانون العقوبات ونصّ على تجريم ما يُعتبر قذفا في حق الشخصيات الوطنية وشخص رئيس الجمهورية، ويتعلّق الأمر بالمادتين 144 مكرر 1، و146 من قانون العقوبات اللتين تضمنتا عقوبة الحبس للصحفيين، حيث أصدرت السلطة هذا التعديل بحجة الحفاظ على المؤسّسات والهيئات النّظامية من الإهانات والشتم والقذف. فيما اعتبره الصحفيون والمختصون تضييقا على الحريات الإعلامية، وتراجعا ديمقراطيا يقيد الممارسة الإعلامية. وبالطبع فإنّ هذه الظروف لم تمنع من استمرار صدور العديد من العناوين الصحفية وتحقيق الانتشار والتوسع، حيث لعبت الصحف دورا هاما في تزويد المواطن الجزائري بالمعلومات عن شؤون الدولة في جميع المجالات واستمرت في مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري في مرحلة السلم والأمن كما واكبتها في المراحل الحرجة السابقة.

ورغم ذلك، يرى أكاديميون وإعلاميون متابعون لشؤون الصحافة الجزائرية الخاصة، أنّها لم تستطع تطوير اهتمامها بالثقافة والاقتصاد والمشكلات الاجتماعية، وأغرقت نفسها في الإثارة من خلال التركيز على مواضيع العنف والأعمال الإرهابية والاختلاسات والفساد[27].. وبحلول عام 2011 ساهمت الظروف الإقليمية وأحداث الربيع العربي التي اندلعت من الجارة تونس في إحداث تغييرات داخلية، ورفع حالة الطوارئ (2011/02/22) فتخلّت السلطة عن تشددها في منح تراخيص إنشاء الصحف والأحزاب السياسية. فبلغ عدد الصحف عام 2013 حسب وزارة الاتصال 129 صحيفة يومية يصدر 74 منها بالعربية و55 بالفرنسية. كما أدّت الإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عدة مجالات إلى إصدار قانون إعلام جديد في جانفي (يناير)2012، مواكبة للتطورات التي يشهدها الإعلام والبلاد عموما.

أما التعديل الدستوري الجديد الذي تمّت الموافقة عليه وإصداره في الجريدة الرسمية مطلع العام 2016 فتضمّن إضافات اعتبرت إيجابية بالنسبة لوضع الصحافة والصحفيين، حيث ورد في المادة 50 منه أنّ"حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة، ولا تقيّد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، ولا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، و نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون، في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية". كما تضمّن الدستور المعدل، حذفا لعقوبة الحبس ضد الصحفيين من خلال ما ورد في هذه المادة أيضا "لا يمكن أنْ تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية"[28].

فالعلاقة بين السلطة والصحافة الخاصة في الجزائر، ليست علاقة توافقية أو تحكُمها أسس الممارسة الديمقراطية كما تنص عليه القوانين والدساتير في مطلق الأحوال، ولكنها علاقة متذبذبة وتسيطر السلطة على مجراها بحسب الظروف السياسية وما تمليه مقتضيات كل مرحلة، حتى وإنْ كانت هذه الصحافة قد خرجت من رحم الإصلاحات السياسية التي شهدتها البلاد قبل عقدين ونصف من الزمن.

ولعل التناقض بين تسارع وتيرة التشريع في السنوات الأخيرة، وتباطؤ آليات التّنفيذ على أرض الواقع، يؤكد هذا الكلام، إذ نصّ قانون الإعلام على تنصيب سلطة ضبط للصحافة المكتوبة تسهر على تشجيع التّعددية الإعلامية وضمان جودة الرسائل الإعلامية، وشفافية التّسيير الاقتصادي للمؤسّسات الإعلامية....، وغيرها من المهام التي أوكلت إليها في حال تنصيبها، إلا أنّها ما تزال حبرا على ورق، بل إنّ وزير الاتصال عبد الحميد قرين قد قدم مطلع شهر فيفري 2016 مشروع تعديل جديد لقانون الإعلام يتضمن إلغاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة لعدم جدواها حسب تصريح الوزير[29].

3 – البيئة الاقتصادية والمالية :

يُعد تأخر صدور قانون الإشهار أحد أهم العراقيل التي تواجه تطور المؤسّسات الصحفية في الجزائر، وتفرز واقعا غير سوي في الممارسة الإعلامية، التي تكشف عن صدور المئات من العناوين الصحفية التي تكاد تتشابهُ في المضامين وفي ظروف متشابهة أيضا بالنسبة للقائمين بالاتصال، ولعلّ التحكم بالوضعية المالية للصحف من خلال عائدات سوق الإشهار الذي تحتكره الدولة، أو سوق الإعلانات الحرة، المحاصرة هي الأخرى بضغوطات كثيرة خفية ومعلنة، يتحكم فيها أصحاب المال والنفوذ،[30]أحد أهم العوائق أمام تطور الصحف الخاصة. فاحتكار الدولة للإشهار في الجزائر بات يطرحُ إشكالات جدية في السنوات الأخيرة، بعد ظهور العديد من الصحف التي استفادت من ريع الإشهار رغم أنّها لا تسحب أكثر من ألفين أو ثلاثة آلاف نسخة يوميا،[31]بغض النظر عن المعايير المهنية والتجارية في هذا المجال، وهذا جانب مثير للجدل من وضعٍ عام يعيشُه قطاع الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر. وحول هذا الموضوع تحديدا، يقول عبد العالي رزاقي أستاذ الإعلام بجامعة الجزائر " بأنّ هنالك صحف تسحب 500 نسخة، ومع ذلك تحصل على أكثر من 10 إعلانات في العدد الواحد، وهذا نوع من الاحتيال على مؤسسات الإشهار".[32]

أما نصر الدين لعياضي، فيرى" أنّ قواعد اللعبة غير مضبوطة في قطاع الإعلام الجزائري، والحاجة ماسة لوجود قانون خاص بالإشهار، لأنّ غياب قانون المنافسة في ميدان الإعلام، يجعل العملية تبدو في غاية الصعوبة.. "[33]

- الإشهار وسيلة الضغط والإخضاع الحكومي:

قال وزير الاتصال حميد قرين، أنّ رقم أعمال الوكالة الوطنية للنشر والإشهار بلغ في ذروته 200 مليون دولار (20 مليار دج) وفي الفترة ما بين 2007 و2013 بلغت ميزانية الإشهار العمومي 100 مليون دولار سنويا فضلا عن الإشهار الخاص الذي بلغ نفس المستوى بين متعاملي الهاتف النقال ووكلاء استيراد السيارات.[34]

وتقول مصادر صحفية، أنّ قرار منع الإشهار عن بعض الصحف الخاصة، ومنحِه بالمقابل لصحف منخفضة السحب والانتشار، اتُخذ بناءً على تقرير رسمي وجه إلى الحكومة اقترح طريقة مثلى للقضاء على قوة الجرائد ذات السحب المرتفع، والتي أصبحت تسبِّب إزعاجا للسلطة سواء بمواقفها المعارضة لسياسات النّظام، أو بما تنشره من أخبار ومعلومات غير مستحبة من الحكومة[35].

وبحلول عام 2004، بدأت الساحة الإعلامية تكتظ بعناوين صحفية من كل الأنواع بين يومية وأسبوعية وشهرية ونصف شهرية وبلغ عدد الاعتمادات الممنوحة حتى عام 2015، 160اعتمادا للصحف اليومية، و31 أسبوعية، و194 مجلة شهرية[36].

وبإجراء مقارنة مع عدد الصحف في السنوات السابقة، نجد أنها بلغت ذروتها عام 2015، رغم بداية الحديث عن الأزمة المالية وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، واتجاه الدولة نحو ترشيد النفقات وكذلك الشركات التي تضخ الأموال الطائلة لأجل الإعلان، فقد كان عدد الصحف اليومية عام 2000 لا يتجاوز الـــ31 صحيفة يومية، و41 أسبوعية، و13 مجلة. غير أن التهافت على إصدار الصحف، وتحويل الأسبوعية منها إلى يومية ما انفك يتزايد خلال تلك السنوات، بغض النظر عن المضمون المنتج وضعف التوزيع واستحالة تغطيته تكاليف الطبع والأجور للعمال والصحفيين، فريع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار هو الذي تكفل بتغطية تكاليف الإنتاج في المئات من هذه الصحف المحدودة الانتشار.

وتشير أرقام رسمية سربت إلى الصحافة الوطنية، أن 60 جريدة يومية موجودة في الساحة الإعلامية الجزائرية حتى نهاية العام 2015، لا يتجاوز سحبها اليومي على مستوى المطابع العمومية في وهران وقسنطينة و ورقلة والعاصمة، 3000 نسخة يوميا ومع ذلك فهي تحصل على الإشهار العمومي، بل إن هنالك صحفا لا توزع أصلا،[37]ويكتفي مالكها أو مسيرها بإيداع نسخ عنها لدى الوكالة الوطنية للنشر والإشهار والإيداع القانوني، أما باقي النسخ فيتم بيعها بالميزان كمرتجعات.

ويثير هذا الأمر، التساؤل بشأن تساهل الدولة مع هذه الصحف التي يفترض أنّها خاسرة اقتصاديا، وتضيف أعباء إلى خزينة الدولة فيما يتعلق باستيراد الورق، وعدم تسديد مستحقات المطابع العمومية التي تعلن بين الفترة والأخرى عن تراكم ديون العديد من الصحف المحلية والوطنية. بل إنّ صحفا خاصة ترى أنّ معضلة الديون لدى المطابع أصبحت وسيلة في يد السلطة للضغط على هذه الصحف، وإجبارها على تغيير سياساتها الإعلامية أو الزوال، مثلما هو الأمر مع يومية "الأحداث" الوطنية التي اتخذ مالكوها قرارا بوقف صدورها وتسريح صحفييها وعمالها بحجة عدم قدرة المؤسّسة الصحفية على تحمل الأعباء والنّفقات ومواجهة تقلبات السوق الإعلانية، التي بدأت تتأثر بانخفاض عائدات المعلنين الكبار تحت ضغط أزمة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، الذي أدى أيضا إلى تراجع في حجم الأموال التي تضخها المؤسسات العمومية تنفيذا لتعليمات الحكومة لمواجهة تراجع عائدات المحروقات.

وبرّر المدير العام لجريدة " الأحداث" توقفها المؤقت عن الصدور، بالأزمة المالية التي عصفت بها طيلة أشهر وعدم قدرتها على دفع الأجور، وحرمانها من الإعلان لأشهر، الأمر الذي نجم عنه تجميد حسابها البنكي ومشاكل عالقة مع الضرائب، في ظل تراجع عائدات المبيعات التي قاربت الصفر.[38]

ويؤشر الوضع الذي آلت إليه جريدة " الأحداث"، عن وضع مستتِر للعديد من الصحف الوطنية والمحلية أو الجهوية التي لا تكادُ تجني شيئا يذكر من مبيعاتها، لعدم قدرتها على استقطاب قراء دائمين أو التسويق لنفسها كصحف مهمة تشكل جزءا من المشهد الإعلامي الوطني، ما يجعلها صحفا خاسرة بالمنطق الاقتصادي، ولا تقدر على جلب المعلنين بعيدا عن الوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي مارست دور المنقذ لهذه الصحف طيلة أزيد من عشر سنوات.

كما تؤكد معطيات حصلنا عليها من الصحفيين وبعض المساهمين في الصحف، على التأثير السلبي لاختلاف الرؤى بين المساهمين في المؤسّسات الصحفية، فبينما يرغب البعض في تطوير المؤسّسة إعلاميا وترقية الوضعية المادية للصحفيين، لا يهتم آخرون إلا باقتسام الأرباح السنوية وإقامة استثمارات أخرى خارج مجال الصحافة تمول من الصحف، بغض النظر عن وضعية المؤسّسة الصحفية اقتصاديا ووضعية الصحفيين والمراسلين والعمال*.

4- المحيط الخارجي والبيئة الاجتماعية :

يُعتبر النظام الاجتماعي، أحد أهم العوامل المؤثرة في عمل وسائل الإعلام والقائم بالاتصال الذي يكون عرضة للعديد من القوى الاجتماعية التي تؤثر في انتقائه للموضوعات وطرق معالجتها، إذ أنّ كل نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ معينة يسعى لإقرارها ويفترض أنْ ينسجم القائم بالاتصال معها حفاظا على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة.[39]

فالتفكير في الطريقة التي يتقبّل بها الجمهور الرسالة أو الفكرة التي يبثُها القائم بالاتصال، يمارس بحد ذاته ضغطا عليه ما يضعه في مواجهة محددات مهنية وأخرى مجتمعية. فالأولى وقد تعرّضنا لتفاصيلها فيما سبق تتقاطع مع الثانية، من حيث عدم قدرة الصحفي على متابعة بعض الأحداث أو الكتابة بشأنها، والاضطرار لتجاهلها وإهمالها، خوفا من الآثار الاجتماعية المترتبة عن التطرق لها من قريب أو بعيد. أو أنّه في بعض الأحيان يقترب من بعض القضايا بحذر ودون عمق، خوفا من المساس بالقيم الاجتماعية أو الأعراف والتقاليد التي قد تجلب له التذمر.

مع أنّ هذه المعرفة يجب أنْ ترتبط أيضا بالتجربة، والمواقف المختلفة التي يعيشها الصحفي في حياته. فالقيم الذاتية تتأثر بالتنشئة الاجتماعية والمرجعية الدينية والسياسية والثقافية. فلا يمكن تجاهل تأثيرات البيئة الاجتماعية على القائمين بالاتصال ولاشك أنّ تركيبة المجتمع الجزائري وخصوصيّته تدفع بالصحفي للظهور بمظهر معين، أو اتخاذ مواقف تنعكس على ممارسته الإعلامية، فطبيعة المجتمعات العربية تنزع نحو تقديس رأي الجماعة على الفرد، وتحرص على حماية السائد من المعتقدات والقيم.

والملاحظ هو قلة الدراسات التي عنيت بالجانب الاجتماعي للقائمين بالاتصال في الجزائر، إذ تمّ التركيز على الأدوار والتأثيرات المختلفة للرسالة أو الجمهور، بينما تمّ تهميش صانعو الرسالة. فقد خلصت الدراسة السوسيومهنية لمراسلي الصحف في الجزائر التي أجراها الباحث "بوجمعة رضوان" إلى التأكيد على أنّ الصحف تتأثر بالمحيط الذي تعمل فيه وهي تنشط في جو يتميز بعدم الاستقرار على مستويات عديدة، كما أنّ المعرفة الاجتماعية والمهنية التي تساهم في صيرورة العملية الإعلامية، تبقى ضعيفة جدا في السّياق الجزائري، رغم أهميتها في فهم العديد من المؤشرات الخاصة بممارسة المهنة الصحفية..، حسب الباحث[40]*.

ولاشك أنّ الأوضاع السياسية التي رافقت تطور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر، أثّرت على الواقع الاجتماعي للصحفيين، ووضعتهم في المواجهة مع كل أطياف المجتمع، منذ انتشار أعمال العنف والإرهاب والقتل الذي شهدته البلاد خلال ما عرف بالعشرية السوداء عقب توقيف المسار الانتخابي عام 1992، ووصولا إلى معالجة قضايا الفساد الاقتصادي و أحداث الربيع الأمازيغي والفتنة الطائفية (في غرداية) أو انتشار الجريمة الاقتصادية والأخلاقية منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة.

فقد اعتبر الصحفيون طرفا مهما في مرحلة خوض الحرب على الإرهاب، وكان عليهم التوفيق بين مهنيتهم وبين ما يطلبه المجتمع، حتى أنّ البعض اتهم الصحافة، وبالطبع القائمين بالاتصال فيها، بالترويج للأعمال الإرهابية من خلال نشر أخبارها وتقديمها في "مونشتات" على الصفحات الأولى، فتصدر الإرهابيين للصفحات الأولى يقدم لهم دعما إعلاميا، لم يكن ليتوفر لولا الصحافة، رغم أنّ الصحفيين يردون بالقول، أنّ تجاهل أخبار الجماعات المسلحة فيه تعتيم إعلامي وإضرارٌ بحق المواطن في الحصول على المعلومات.

وبغض النظر عن هذا الجدل، فإنّ الصحفيين عملوا في إطار حالة الطوارئ لسنوات طويلة، وفي ظل حالة توجس وترقب بينهم وبين المجتمع المحيط بهم بسبب تلك الأوضاع.

ومن مرحلة الإرهاب وانعدام الأمن، دخل القائمون بالاتصال مرحلة جديدة ازدادت فيها مراقبة المجتمع، بازدياد الانتشار والأدوار والتأثيرات، وباتت المعالجة الصحفية لمختلف الأحداث والقصص والمواضيع المثيرة للاهتمام تخلق تحديا جديدا أمام الصحفيين المطالبين باحترام قيود المجتمع وعاداته وتقاليده وأنماط تفكيره أحيانا، في مواجهة المعايير المهنية كالموضوعية أو النزاهة والشفافية.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ إبراهيم إبراهيمي، أنّنا في الجزائر بحاجة إلى تكوين صحفيين مختصين في الميدان، فنحن بحاجة إلى الإعلام العلمي والفرع الاجتماعي والثقافي، الذي ينبغي أنْ يتخصّص فيه الصحفيون استجابة لحاجة المجتمع الجزائري الذي أصبح يعيش على واقع الجرائم المنظمة، فالصحفي الحقيقي هو الذي يقوم بالتحقيق ويبدع ويسأل عن مشاكل المجتمع ويعرفها فالكثيرون حسبه يعتقدون أن المشكلة بين الصحافة والسلطة، ولكنها في الواقع بين الصحافة والمجتمع[41].

وقد يتفق كثيرون مع رأي الأستاذ إبراهيمي، في جانب النقد الموجّه للصحفيين في السنوات الأخيرة بشأن عدم تلبية حاجات المجتمع أو التفاعل معها بالقدر المطلوب، والنزوع نحو الإثارة والمعالجات السريعة السطحية وغير المسؤولة أحيانا، لمختلف القضايا والقصص الإخبارية الهامة التي ترتبِطُ ارتباطا وثيقا بحياة الناس، فيتم الإعلاء من شأن قضايا ليست ذات قيمة، والحط من قيمة قضايا مهمة تبعا لمزاج القائمين بالاتصال أو ذاتيتهم ومصالحهم مع محيطهم الخارجي.

وإنْ كان الصحفيون يدافعون عن أنفسهم بالقول أنّهم يؤدون عملهم بنشر كل الأخبار والمعلومات المتاحة، وأنّ مهنة الصحافة لا تعترف إلاّ بالسّبق والمنافسة، فإنّ المجتمع يرفض الإثارة والتضليل والتشويه للحقائق، لكون المعالجات الإعلامية السطحية، أو غير المسؤولة تؤدي إلى عواقب وخيمة، وتساهم في انتشار المعلومات الخاطئة والظواهر السلبية، فقد كشفت دراسة تحليلية أجرتها الباحثة حول المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر، من خلال جريدتي "الشروق اليومي" و"النهار الجديد"، عن مبالغةٍ وتهويلٍ صاحبا نشر قصص الأطفال الذين تعرّضوا فعلا للاختطاف، حيث أدّى النشر غير المسؤول لأخبار كاذبة عن حالات اختطاف غير مؤكدة، إلى ترويع الأسر والتلاميذ، وتحوّل الأمر إلى قضية حرجة شغلت الرأي العام الوطني منذ العام 2013.[42]

و هذه الانتقادات طرحت مع معالجة أخبار الجريمة بكل أشكالها، إذ أصبحت قصص القتل والسرقة والآفات الاجتماعية والجرائم الأخلاقية من زنا المحارم واغتصاب الأطفال وغيرها، تصنع عناوين تتصدر الصفحات الأولى أو تحوز مساحات هامة للنشر. وبالنسبة لأنصار نظريات التأثير القوي لوسائل الإعلام فهذا يؤدي إلى تعزيز انتشار الجريمة والتعود على سماع أخبارها، كما أنّه يُساهم في التغطية على قضايا أكثر أهمية قد تكون ذات طبيعة فكرية أو فنية أو أدبية... والأمر ذاته فيما يتعلق بتعزيز وجهات النظر السائدة، ممّا يؤدي إلى اختفاء الآراء أو وجهات النظر التي تتبناها الأقلية، كما تفترض نظرية "دوامة الصمت" التي أكدت على قوة تأثير وسائل الإعلام والصحفيين باعتبارهم المصدر الأول للمعلومات في المجتمع، إذ أنّ ما تدعمه وسائل الإعلام يصبح هو السائد في المجتمع، فيلجأ باقي الناس إلى الصمت تجنُبا للاضطهاد.[43] فالصحافة تُعد مصدرا مهما للحصول على المعلومات وخاصة في حالات اللااستقرار والتّحولات والصراعات داخل البنية الاجتماعية التي تفرض على الجمهور زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام لفهم الواقع الاجتماعي.

- الواقع الاجتماعي للصحفيين وأثره على الممارسة الإعلامية :

إذا كان الصحفيون مطالبون بتفهُم حاجيات المجتمع وخدمته من خلال الرسالة التي يؤدونها، فإنّ لهم حقوقا اجتماعية ينبغي توفيرها لهم، على حد ما ذهبت إليه جمعية " المبادرة الوطنية من أجل كرامة الصحفي" التي انتقدت سوء الظروف الاجتماعية للصحفي في الجزائر، بعد صدور قانون الإعلام 2012 بسبب غياب هيئات رقابة ترصد مختلف التجاوزات.

إذ انتقد تقرير الجمعية الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير المصادف للثالث ماي 2015، الشبكة الجديدة لأجور الصحفيين التي أسهمت في خلق فروق بين العاملين في القطاعين العام والخاص، رغم أنّ الأخير يمثل 90 بالمائة من مجموع الصحفيين الجزائريين، فقرار شبكة الأجور الجديدة اقتصر على الصحفيين العاملين في المؤسّسات الإعلامية العمومية دون أيّ حديث من السلطة عن إمكانية تعميمه على باقي المؤسّسات التي يتحكّم مالكوها وناشروها في شبكات الأجور، مع عدم التصريح بالضمان الاجتماعي والحرمان من العطل والحوافز وعقود العمل وغيرها. وانطلاقا من هذه المعطيات الميدانية، قال التقرير أنّ الصحفيين الجزائريين باتوا عرضة للفقر المبرمج كونهم يشتغلون بمعدل أجور لا يتعدى ثلاثين ألف دينار جزائري (265 أورو) في الشهر، بينما متوسط الإيجار الشهري لشقة في أبسط أحياء العاصمة مثلا، 300 أورو شهريا.

وقد وصف منسق المبادرة الصحفي رياض بوخدشة التقرير بالموضوعي والمهني الواقعي، لكونه اعتمد على شهادات ومعلومات من صحفيين ومراسلين يعيشون واقع المهنة ويكابدون صعابها في الميدان وقاعات التحرير يوميا، وهو بذلك بديل للتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية التي تشكك السلطات الجزائرية في نزاهة معلوماتها.[44]

- القيم الذاتية والالتزام بالمعايير المهنية :

تتمثّل القيم الذاتية، في الجوانب المتعلقة بشخصية القائم بالاتصال ونظرته إلى ذاته وقيمه ومعتقداته مرجعياته ومميزات شخصيته التي تنعكس على عمله. ويبرز دور العوامل الذاتية في العمل الصحفي منذ اللحظة الأولى التي تتخذ فيها المؤسسة أو الصحفي القرار بالتغطية أو الكتابة حول موضوع معين، أو تجاهله. والأمر ذاته فيما يتعلّق بالصياغة التّحريريّة والعناوين واتخاذ القرار بنشر المضمون أو إهماله.

فالإحساس القوي بالذات ينعكس على الثقة بالنفس، ولذلك فإنّ القائم بالاتصال ينبغي أنْ يتمتع بصفات تجعله مرغوبا كما قال أرسطو، ومتمتعا بالسلطة حسب نظرة ميكيافيلي، وبالطبع فإنّ المرغوبية والسلطة لا يتوفّران إلاّ إذا تمتّع القائم

بالاتصال بمجموعة من الخصائص ركّز عليها الباحثون في مجال الإقناع ودراسات القائم بالاتصال، وهي المصداقية والجاذبية وقوة المصدر[45].

وعموما فإنّ القائم بالاتصال يصبح رهينة لعدة صور عن ذاته وعن ما يراه الآخرون و ما يعتقدونه عنه. ومع أنّ بعض الباحثين يختلفون في تحديد أهمية تأثير الاتجاهات والقيم الشخصية للقائمين بالاتصال أمام الضغوط والتأثيرات المهنية وقيود المؤسسة والروتين البيروقراطي، فإنّ آخرين يشيرون إلى أهميتها وتأثيراتها.

وعن دور العوامل الذاتية في ترقية الممارسة الإعلامية والالتزام بالمعايير المهنية، يرى موريس جان فيتس Maurice John Fiths أنّ الصحفي ملزم باستعمال قواعد المنهج العلمي للارتقاء بموضوعيته ورفع درجة كفاءته المهنية، لكونه يؤدي دورا يشبه إلى حد ما دور الباحث العلمي فيما يتعلق بقضايا البيئة التي يعيش فيها، وأنّ عليه ألا يخلط بين الخبر والرأي.[46]

والملاحظ في الجزائر، هو غياب الدراسات المتعلقة بالخصائص الذاتية للقائمين بالاتصال في الصحافة وأثرها على ممارستهم الإعلامية.

رابعا - المعايير المهنية في مواجهة واقع الممارسة الإعلامية :

بكل تأكيد يصعُب قياس مدى التزام الصحافة بالمعايير المهنية، ومدى التزام الصحفيين خلال ممارستهم الإعلامية بمعايير كالموضوعية والمصداقية وحتى الدقة. إلا أنّ مهنية الصحفيين والصحافة ينبغي أنْ تظهر في الأداء الذي تقدمه، وفي الصورة النهائية التي يظهر بها المضمون المنتج. فمهنية وسائل الإعلام يفترض أنْ تظهر في قدرتها على الحفاظ على استقلاليتها والتّعبير عن تعددية المجتمع وأحواله دون زيف أو تضليل وإشباعها لحاجاته الإعلامية.

و في الجزائر، يرى صحفيون ومختصون في علوم الإعلام والاتصال، أنّ الغياب التنظيمي لمهنة الصحافة ومؤسّساتها[47]، قد أسقط العمل الصحفي في فوضى التوظيف في المهنة منذ فترة طويلة دون ضوابط علمية أو قانونية منصوص عليها وقوّض أسس الارتقاء بها من خلال أطر تنظيمية مؤسسيّة رصينة، تحدد المسار المهني للصحفيين بحسب الأقدمية والكفاءات المهنية والعلمية، بما يحفظ الأجور وكافة الامتيازات المادية المكمّلة للعاملين بالقطاع بصفة عامة وليس للصحفيين فقط حيث يفترض أخذُ المقاربة الاجتماعية التي تتحكّم في الواقع المهني للقائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، دعا الباحث "إيرش" المهتم بدراسات علم الاجتماع الاتصالي منذ العام 1973 إلى ضرورة إعادة النظر في المستويات المهنية، والمستويات التّنظيمية والمؤسّساتية لدور المُبلِّغ الجماهيري وهي المستويات التي يجب حسبه دراستها بصفة فردية.[48]

كما أنّ الغياب التّنظيمي للمهنة أفرز كذلك حسب بعض الصحفيين، تدنيا في مستوى المضمون الذي تقدمه هذه الصحافة لقرائها وبدل أنْ يرتقي القُراء إلى مستوى معين من الوعي تساهم الصحافة في إحداثه فإنّها هي التي أصبحت تنحدر إلى ما يرغب فيه العامة من القراء.

وفي المُحصلة أصبحت المؤسّسات الصحفية رهينة تجاذبات داخلية وأخرى خارجية، وإذا كانت الأوضاع الخارجية واضحة وكثيرا ما تحدث عنها الصحفيون، فإنّ الأمر مختلف مع الصِّراعات والصعوبات الحاصلة داخل المؤسّسة الإعلامية في حد ذاتها ومع غيرها من المؤسّسات المنافسة في مجالها .

فتغيُر أطر الممارسة الإعلامية وتأثرها بالواقع المهني أدى بانتقال الصحافة الجزائرية الخاصة، من مرحلة النّضال والدفاع عن الأفكار والمبادئ رغم قلة الإمكانات المادية والتّقنية، إلى مرحلة التّخلي عن النضال والانخراط في دوامة الكم على حساب

الكيف فلم يفرز التّنوع إلا تداخلات وتشوهات في المضمون، باتت لا تفرق بين الخبر والرأي والتعليق، وبين المعلومة والتّشهير، والإعلان والإعلام والدعاية، ممّا جعل العملية الإعلامية تدور في فلك الإشاعة والتّوجيه والتّخمين والتّنظير أحيانا كثيرة، على حد قول إحدى الصحفيات الجزائريات.[49]

غير أنّ التساؤل الأكثر أهمية الذي يطرحه المراقبون أكثر من الإعلاميين والصحفيين المتعايشين مع هذا الوضع هو: ما الذي أدّى بالممارسة الإعلامية إلى هذا المستوى من الأداء؟ ألا تلعب البيئة القانونية والمهنية التنظيمية دورا مهما في تلافي الصعاب وتذليل العقبات أمام القائمين بالاتصال لبلوغ مرحلة من الأداء الجيد؟. وبالتأكيد فإن الإجابة لن تكون محيرة إذا ما استقرأنا واقع الممارسة الإعلامية في حد ذاتها.

والإجابات قد تتأتىّ من طرح تساؤلات أخرى، مفادها: لماذا يُمسك غير المهنيين بزمام الأمور في قطاع الإعلام؟ ولماذا يتأخر تنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، وإصدار قانون الإشهار؟ ولماذا يتعذر إصدار قانون أساسي جديد للصحفيين وتنصيب مجلس لأخلاقيات المهنة؟ ثم ماذا عن انحدار مستوى التّكوين والتدريب للصحفيين المبتدئين الذين يتم استغلالهم في قاعات التحرير لملأ الفراغ دون منحهم الحد الأدنى من أبجديات ممارسة العمل الصحفي المهني، بل إنّ غياب النموذج القدوة في المؤسّسات الإعلامية أدى إلى انتشار مفاهيم خاطئة عن المهنة في أوساط الجيل الجديد من الصحفيين الذين لا يُفرِّقون بين السّبق الإعلامي والإثارة الفجّة أو بين الشهرة والحياة الخاصة للأفراد.

ولعلّ غياب تقاليد جزائرية خالصة في مجال أخلاقيات المهنة منذ الاستقلال، كرّس لهذا الفراغ الذي لم تتمكن مبادرة ميثاق مجلس أخلاقيات المهنة للصحافيين الجزائريين من احتوائه منذ عام 2000، ثم إنّ الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للصحفيين لعبت دورا كبيرا في إغفال أهمية تنصيب مجالس لأخلاقيات المهنة أو التوقيع على مواثيق شرف تخاطب الضمائر المهنية، فضُعف الأجور وغياب التأمين الصحي وهشاشة عقود العمل وتدهور بيئة العمل تجعل الحديث عن الأخلاقيات غير مُجدٍ أو لا يلق الاهتمام اللازم.

ورغم الأهمية النظرية التي يكتسيها مشروع بطاقة الصحفي المُحترف الذي رعته وزارة الاتصال، فإنّ أوضاع الصحفيين الاجتماعية والمهنية ما تزال في حاجة إلى العناية والحماية من تقصير المؤسّسات الإعلامية التي لا تمْتثِل للقوانين المتعلقة بحقوق الصحفيين في ظل عدم تفعيل الرقابة والمحاسبة سواء في الجوانب المادية كالأجور والتّصريح لدى الضمان الاجتماعي، أو في الجوانب المعنوية كالتّعسف والتهديد بالطرد من العمل وانعدام التكوين.

خاتمة :

يفرض العمل الصحفي على القائمين بالاتصال واقعا مهنيا متفرّدا في خصائصه ومتشعِّبا في أبعاده ومؤثراته من خلال عوامل مهنية داخلية وأخرى خارجية، وفي المحصلة فإنّه لا يمكن دراسة أو فهم الصحفيين في بيئة عملهم دون دراسة وفهم هذه الأبعاد السياسية، الاجتماعية، التشريعية والمهنية. فقد كشفت العديد من البحوث العلمية عن أهمية دراسة بيئة القائم بالاتصال لمعرفة التّحديات التي تواجهه، وكيفية تأثره بكافة العوامل المتوفرة في هذه البيئة، ناهيك عن الضغوط والمعوّقات التي تواجهه على أصعدة أخرى، لاسيما فيما يتعلّق بموازنته بين ما تتطلبه الممارسة الإعلامية المهنية، وما تفرضه تحديات بيئة العمل الصحفي.

وفي الجزائر مرّت الممارسة الإعلامية بعدة مراحل، وتطوّرت مع تطور المجتمع وتغير معطياته السياسية والاقتصادية والقانونية فتغيّرت أدوار القائم بالاتصال خلال هذه المراحل، واتخذت أوجها متعددة واكبت هذا التّغير، فلم يعد يُنظر إلى

الصحفي كمجرد ناقل للخبر أو مناضل في صف السلطة تستعمله في إطار معركة البناء وخُطط التنمية، بقدر ما أصبح شريكا ومساهما في تطوير الوعي وتشكيل الرأي العام الوطني. غير أنّ رصد واقع الممارسة الإعلامية يكشِفُ عن تغيُّر لم يشمل الأدوار فقط، ولكنه شمل المضامين واتجاهات المعالجة التي انتهجتها الصحف ومن خلفها القائمون بالاتصال الذين تأثّروا بكل ما يحدث في بيئتهم المهنية المعقدة، المتأثرة أساسا بنظام السلطة ومؤسّساتها، وبنظام المؤسّسات الإعلامية التي لم تتمكّن من التطور و لم تتخلّص من ذهنيات التّسيير الموروثة في مجتمعها، فلم تُرسي قواعد الممارسة الديمقراطية داخلها، و لم تطوّر من أساليب العمل الإعلامي على مستواها، فظلّ حراس البوابة التقليديون متحكّمون في مضامينها ومنساقون خلف تأمين مصالحهم المادية على حساب تأمين أداء القائم بالاتصال وجودة الصحافة التي تُعتبر الخاسر الأكبر في معركة تدني مستوى الممارسة الإعلامية مقابل التّخلي عن مبادئها المهنية جراء صعوبات العمل وانحدار مستوى الأخلاقيات المهنية. وبعد أكثر من عشرين عاما من التّعددية الإعلامية، لا يزال الحديث عن واقع الصحافة الجزائرية يطبعه الشكوى من التّضييق على الحريات والقائمين بالاتصال خارجيا، والفوضى وعدم تنظيم القطاع وغياب التكوين والنُضج الكافي داخليا، ناهيك عن غياب تصورات لمشاريع إعلامية متكاملة من قبل مالكي الصحف تضطلِع بمسؤولية تنوير الرأي العام والتأثير فيه بما يؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع كما يفترض أن تفعل وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة.

الهوامش :

[1] - أنظر:
Brahim brahimi, Le droit à l'information d'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence ,Paris,ed Sag-Liberté ,2002,p175.

[2] - عبد الرزاق محمد الدليمي، قضايا إعلامية معاصرة،عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع،2011، ص،31 .

[3] - محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير،القاهرة،عالم الكتب، 1998، ص 95-96 .

[4] - منير حجاب : المعجم الإعلامي، القاهرة، دار الفجر ،2004، ص، 408 .

[5] - نجوى فوال : القائمون بالاتصال، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية 1992، ص،5 .

[6] - حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد : الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2002، ص، 19.

[7] - عواطف عبد الرحمن: هموم الصحافة والصحافيين في مصر، القاهرة، دار الفكر العربي،1995، ص 154.

[8] - محمد اللمداني، الصحافة المستقلة في الجزائر التجربة من الداخل، الجزائر، منشورات الحبر، د.ت.ن، ص 29 .

[9] - هويدة مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،2000، ص، 58 .

[10] - خليل إبراهيم فاخر، البيئة الصحفية، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2016، ص،15 .

[11] - عبد الكريم علي الدبيسي، المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية، عمان، المجلد الثاني عشر، العددان ½ ، 2011، ص، 92.

[12] - فتحي أنيس، استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عام، مركز أبوظبي للدراسات،2005،ص، 16 .

[13] - منال هلال المزاهرة، نظريات الاتصال، (عمان، دار المسيرة 2012) ص، 260 .

[14] - الشبكة العربية لدعم الإعلام، استخدام المبادئ والإرشادات التحريرية في وسائل الإعلام، القاهرة، التقرير الإعلامي العاشر، 2009، ص، 5 .

[15] - محرز حسين غالي، إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها في العالم المعاصر، القاهرة، دار الملايين، 2009، ص، 218 .

[16] - حسينة بوشيخ، بيئة العمل الصحفي وأثرها على ممارسة أخلاقيات المهنة، في مجلة رؤى إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس، أفريل 2014 ، ص، 122-167.

[17] - حميد عبد القادر، خرجنا من معطف أحداث أكتوبر 1988، في جريدة الخبر، /2015/10. متاح الرابط الالكتروني : http://www.elkhabar.com/press/article/93572

[18] - خليل ابراهيم، البيئة الصحفية، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2016، ص، 39 .

[19] - عماد مكاوي : نظريات الإعلام، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص،138 .

[20] - محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال : http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060523-456.htm، تاريخ التصفح 2012/11/15 .

[21] - سعيد بومعيزة " تشارلز وبني دراسات المبلغ الجماهيري، التشابه والاختلاف ومستوى التحليل، في المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر، العدد 15 جانفي – جوان 1997، ص، 281.

[22] -أحمد عنصر، إنزلاقات الصحافة تهدد حرية التعبير، في ندوة الخبر للدراسات الدولية: مفهوم القذف في الصحافة، (الجزائر، منشورات الخبر، 2004)..

[23] - زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص، 158 .

[24] - نسرين عبد الله "تأثير سمات بيئة العمل الصحفي على القائمين بالاتصال في الصحف المصرية والأردنية دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص، 103.

[*] فرضت حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992 .

[25] -محمد اللمداني، الصحافة المرجع سابق، ص 39 .

[26] - أنظر

Ghania Mouffok, Etre Journaliste En Algérie, Paris, Reporteurs sans Frontières, 1996,p-p 15-16 , p, 138

[27] - أنظر :

Brahim brahimi ,Le paysage Médiatique Algérien ;Acquis et blocage, dossier spécial ,Le Quotidien D'Oran, Algérie,2001 .

[28] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الدستور المعدل، 27 جمادى الأولى 1437 ه الموافق لـــ7 مارس 2016 ، العدد 14، السنة 35، ص،11. -http://journal-officiel .dz.blogspot.com

[29] - وكالة الأنباء الجزائرية .

[30] - أحمد عنصر، مرجع سابق، ص،14 .

[31] - نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر(الجزائر، الدار الخلدونية، 2009)ص، 44 .

[32] - سفيان عياد، أخلقة الصحافة ..حماية الصحفيين وفوضى الإشهار، في جريدة الشروق اليومي،2014/11/11 . http://www.echoroukonline.com/ara/articles/222476.html

[33] - عبد الحكيم أسابع، الدولة مطالبة باستثمارات كبرى بالإعلام لضمان استمرار الخدمة، في ملف جريدة النصر، 2015/10/22.

[34] - نسرين عراش، القصة الكاملة لخلق 160 يومية.. إلى جيوب من ذهب الإشهار الحكومي؟ في موقع الجزائر اليوم، 2016/01/25 /http://aljazairalyoum.com

[35] - المرجع نفسه .

[36] - موقع وزارة الاتصال الجزائرية . http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/500

[37] - . أنيس نواري وآخرون، الصحافة الوطنية بين التطلع إلى الحرية والمطبات المهنية، ملف في جريدة النصر، 2015/10/22 http://www.annasronline.com/index.php

[38] - جريدة الأحداث تتوقف عن الصدور بسبب الأزمة المالية، في موقع الجزائر 24، 2016/02/16 . http://aljazair24.com/media/27774.html .

[*] قالت مصادر مطلعة من جريدة "الخبر" التي اشترى رجل الأعمال الجزائري إسعد ربراب 98 % من أسهمها عام 2016، قبل أن تلغى الصفقة، أنّ السبب الرئيس الكامن خلف محاولة بيع أغلبية أسهم المجمّع الذي يضم الجريدة التي أسّسها عام 1990 صحفيون في شكل شركة مساهمة، هو الخلافات التي نشبت بين المساهمين وورثتهم، بعد وفاة أكثر من مساهم، على غرار رئيس التحرير السابق عثمان سناجقي، وقد ألغيت الصفقة بناء على الحكم القضائي الذي أتى لصالح وزارة الاتصال التي رفعت دعوى لإبطال صفقة البيع.

[39] - حسن عماد مكاوي، ليلي السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، 1998، ص، 187 .

[40] - بوجمعة رضوان، مصدر سابق، ص، 60 .

[*] أثناء جمع المعلومات والمعطيات عن هذا النوع من الصحف، وقفت الباحثة على الحجم الكبير لمرتجعات العديد من الصحف اليومية التي لا تُباع إن صح القول، ولا يعرضها أصحاب الأكشاك أصلا، بل يكدسونها في الداخل، ومنها صحيفة كانت تحمل اسم المستقبل العربي مقرها في ولاية عنابة، والتي لم يكن أصحاب الأكشاك يعرضونها. مع العلم أنها توقفت عن الصدور قبل نهاية العام 2015 .

[41] - إبراهيم إبراهيمي، الإعلام الجواري ومشكلات التنمية، في اليوم الدراسي: الإعلام الجواري و رهانات التنمية المحلية، قاعة المحاضرات محمد بن شنب، جامعة يحي فارس، المدية 2016/03/2 .

[42] - حسينة بوشيخ، المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية، جريدتي النهار الجديد والشروق اليومي أنموذجا، في مجلة دفاتر المتوسط، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، العدد السادس، جوان 2017، ص، ص 128- 156.

[43] - حسن عماد مكاوي، ليلي السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، مرجع سابق، ص، 187 .

[44] - حمزة عتبي، من يتحمل مسؤولية الأوضاع المزية للصحفيين الجزائريين.. الحكومة أم الناشرين؟ في موقع سي أن أن بالعربية، 2016/02/24 . متاح على الرابط : http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/02/24/algeria-journalists-rights-government

[45] - محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، 1998، ص، 95-96 .

[46] - ابراهيم فاخر، البيئة الصحفية، مرجع سابق، ص، 33.

[47] - بوجمعة رضوان، المرجع السابق، ص، 60.

[48] - خليل ابراهيم فاخر، المرجع السابق، ص، 32 .

[49] - نرجس كرميش، مشاكل الصحفيين الجزائريين في اليوم الوطني للصحافة، في جريدة النصر، 2014/10/21 . http://www.annasronline.com/index.php